آسيا

17 – الحالة في أفغانستان

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن خمس جلسات، واتخذ قرارا واحدا، وأصدر بيانا رئاسيا واحدا فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان. واتَّخذت أربعة من تلك الجلسات شكل مناقشات، وعقدت جلسة واحدة لاتخاذ قرار[250]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى ذلك، أوفد المجلس بعثة إلى أفغانستان في الفترة من 12 إلى 15 كانون الثاني/يناير 2018[251].

وخلال عام 2018، استمع المجلس، على غرار الفترات السابقة، إلى إحاطات فصلية مقدمة من الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وذلك إلحاقا بتقارير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان[252]. واستمع المجلس إلى إحاطتين مقدمتين من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإلى إحاطة مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011). واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة مقدمة من وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وإلى إحاطتين مقدمتين من ممثلتي كل من المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان واللجنة المستقلة للإشراف على تنفيذ الدستور. وأخيرا، استمع المجلس إلى إحاطتين مقدمتين من ممثلين عن المجتمع المدني، وذلك في جلستين منفصلتين.

وأبرز الممثل الخاص للأمين العام في إحاطته الزخم الجديد في عملية السلام بعد العرض الذي قدمه رئيس أفغانستان، محمد أشرف غني، لإجراء محادثات سلام غير مشروطة مع حركة طالبان، وهو ما أقرّه الاجتماع الثاني لعملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن، الذي عُقد في 28 شباط/فبراير 2018[253]. ووصف الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان، فذكر أن الخسائر في صفوف المدنيين بلغت أكثر من 8 000 مدني في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر، وأن الخسائر في صفوف الأطفال ظلت مرتفعة، على الرغم من وقف إطلاق النار القصير من كلا الجانبين في حزيران/يونيه 2018[254]. وقدم الممثل الخاص للمجلس معلومات عن الأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية التي أُجريت في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2018 ونتائجها، وعن المؤتمر الوزاري المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان الذي عُقد في جنيف يومي 27 و 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2018[255]. وفي حين لاحظ الممثل الخاص التقدم المتواضع المحرز فيما يتعلق بوضع المرأة، ولا سيما في جدول الأعمال التشريعي، شدد على أهمية ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن وإقامتهما وصونهما[256]. ووجّه الانتباه أيضا إلى أثر انعدام الأمن على الصحفيين والعاملين في مجال تقديم المعونة في أفغانستان، وإلى التحديات الإنسانية الكبيرة التي تواجه السكان، ولا سيما في ضوء أسوأ جفاف منذ سنوات[257].

ولاحظ المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنّ المساحة المزروعة بالأفيون في أفغانستان، رغم تقلّصها منذ عام 2017 بسبب الجفاف، هي ثاني أكبر مساحة مسجلة منذ عام 1994[258]. وشدد على الحاجة إلى قيادة أفغانية قوية ودعم دولي في إجراءات مكافحة المخدرات، وإلى اتباع نُهج شاملة ومتوازنة تستهدف الصلة بين المخدرات والجريمة والإرهاب[259]. وقدم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011) لمحة عامة عن آخر الاتجاهات في الحالة الأمنية، على نحو ما أفاد به فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، بما في ذلك الأعمال التي قامت بها حركة

(250) للمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(251) للمزيد من المعلومات عن بعثة المجلس إلى أفغانستان، انظر الجزء الأول، القسم 33.

(252) S/2018/165 و S/2018/539 و S/2018/824/Rev.1 و S/2018/1092.

(253) S/PV.8294، الصفحة 2.

(254) S/PV.8426، الصفحة 4.

(255) S/PV.8199، الصفحتان 3 و 4؛ و S/PV.8294، الصفحتان 3 و 4؛ و S/PV.8354، الصفحتان 2 و 3؛ و S/PV.8426، الصفحتان 2 و 3.

(256) S/PV.8199، الصفحة 3؛ و S/PV.8354، الصفحة 4.

(257) S/PV.8294، الصفحة 4؛ S/PV.8354، الصفحة 4؛ و S/PV.8426، الصفحتان 4 و 5.

(258) S/PV.8426، الصفحة 5.

(259) S/PV.8294، الصفحة 6.

طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضا باسم داعش) وتنظيم القاعدة، ودعا الدول الأعضاء إلى القيام بدور أكثر نشاطا في توفير المعلومات لمساعدة اللجنة في تنفيذ ولايتها[260]. وقدم أيضا وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب معلومات للمجلس بشأن استمرار العنف المميت في جميع أنحاء أفغانستان، بما في ذلك الهجمات الإرهابية ضد المدنيين، وقدم لمحة عامة عن أنشطة المكتب فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية إلى أفغانستان بشأن جملة أمور منها إنفاذ القانون، وأمن الحدود، ومكافحة تمويل الإرهاب، وتقديم المساعدة والدعم للضحايا[261].

وأعرب أعضاء المجلس خلال مناقشاتهم عن تأييدهم لعملية كابل ودعوا إلى عملية سلام ومصالحة شاملة يقودها الأفغان ويمسكون بزمام أمرها. وحثوا أيضا حركة طالبان على قبول عرض الرئيس إجراء محادثات مباشرة، كما حثوا المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية، على دعم العملية. وأدان المتكلمون ارتفاع معدلات العنف ضد المدنيين، بما في ذلك الهجمات الإرهابية التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وحركة طالبان. وفيما يتعلق بالمؤتمر الذي عُقد في جنيف، رحب المتكلمون بتجدد الشراكة بين الحكومة والمجتمع الدولي وحثوا الجهات المانحة وأصحاب المصلحة على دعم أفغانستان، بوسائل منها التعاون الاقتصادي والإنمائي الإقليمي. وخلال عام 2018، تناولت المناقشات التي جرت في المجلس أيضا وضع المرأة في أفغانستان. وأدان المتكلمون العنف ضد النساء والفتيات ودعوا إلى وقفه، كما دعوا الحكومة إلى زيادة الجهود الرامية إلى كفالة تمثيل أكبر للمرأة في عملية السلام وتنفيذ التدابير اللازمة لضمان مشاركتها بأمان في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، فضلا عن توفير فرص آمنة للحصول على التعليم والرعاية الصحية.

وفي 8 آذار/مارس 2018، اتخذ المجلس القرار 2405 (2018)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة لمدة عام، حتى 17 آذار/مارس 2019. ورحب المجلس في القرار بالنتائج التي توصل إليها الاستعراض الاستراتيجي للمهام الموكلة إلى البعثة ودعا إلى تنفيذ توصيات الأمين العام، لأغراض منها المواءمة بين المهام الفنية للبعثة دعما لجهود السلام والحوار بين الفصائل الأفغانية[262]. وفي حين أكد المجلس من جديد الأولويات القائمة للبعثة، فقد حدد أنها ستشمل تقديم الدعم لتنظيم الانتخابات مستقبلاً، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات على النحو المقرر لعام 2018 والانتخابات الرئاسية في عام 2019[263]. ودعا المجلس البعثة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل زيادة الاتساق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى على أساس نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" وبالتشاور الوثيق مع حكومة أفغانستان[264]. وشدد المجلس كذلك على دور البعثة في تقديم الدعم في عملية للسلام تكون شاملة للجميع ويقودها الأفغان ويتولون زمام الأمور فيها ودعا أيضا جميع الشركاء الإقليميين والدوليين لأفغانستان إلى مواصلة الجهود الرامية إلى دعم السلام والمصالحة من خلال عملية كابل، والعمل من أجل التعجيل بإجراء محادثات مباشرة بين الحكومة وحركة طالبان، ودعا إلى التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية للسلام والمصالحة التي قدمها المجلس الأعلى للسلام[265].

ورحب المجلس بالتزام الحكومة بتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا، وأعاد التأكيد على أهمية زيادة المشاركة والقيادة الكاملين والفعالين للمرأة في صنع القرار[266]. ودعا المجلس أيضا إلى تعزيز الجهود المبذولة لضمان حقوق النساء والفتيات وكفالة حمايتهن من العنف والاعتداء، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، ومحاسبة مرتكبي هذا العنف والاعتداء[267]. وشدد المجلس في القرار كذلك على ضرورة محاسبة مرتكبي ومنظمي وممولي ورعاة جميع الهجمات التي تستهدف المدنيين والقوات الأفغانية والدولية، وحث جميع الدول، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات المجلس، على التعاون بشكل فعال مع الحكومة الأفغانية وجميع السلطات الأخرى ذات الصلة في هذا الصدد[268].

---

(260) S/PV.8426، الصفحات 6-8. وللمزيد من المعلومات عن ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)، انظر الجزء التاسع، القسم الأول-باء.

(261) S/PV.8294، الصفحتان 7 و 8.

(262) القرار 2405 (2018)، الفقرتان 3 و 4. وللمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(263) القرار 2405 (2018)، الفقرة 6 (ب).

(264) المرجع نفسه، الفقرتان 7 و 9. انظر أيضا الفقرة 6 (ج).

(265) المرجع نفسه، الفقرات 11-13.

(266) المرجع نفسه، الفقرتان 19 و 39.

(267) المرجع نفسه، الفقرة 38.

(268) المرجع نفسه، الفقرة 23.

وفي البيان الرئاسي الصادر في 23 تموز/يوليه 2018، لاحظ المجلس الانتهاء من عملية تسجيل الناخبين للانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر 2018، وشدد على إنشاء المؤسسات الديمقراطية المستدامة في أفغانستان على أساس انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية، وأكد ضرورة تعزيز المشاركة الكاملة والآمنة للمرأة وكذلك أفراد جماعات الأقليات، كناخبين ومرشحين[269]. وأكد المجلس كذلك أهمية تهيئة بيئة آمنة لإجراء الانتخابات، وأدان بأشد العبارات الجهات التي تلجأ إلى العنف من أجل عرقلة العملية الانتخابية، بما في ذلك حركة طالبان والجهات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وأكد من جديد التزامه بكفالة أن يكون جميع المواطنين الأفغان في جميع أنحاء أفغانستان قادرين على ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية[270].

وجرى النظر في التطورات في أفغانستان في إطار النظر في مسائل أخرى في إطار البندين المعنونين "بعثة مجلس الأمن" و "صون السلام والأمن الدوليين"[271].

(269) S/PRST/2018/15، الفقرتان الأولى والرابعة.

(270) المرجع نفسه، الفقرتان التاسعة والثانية عشرة.

(271) للمزيد من المعلومات، انظر الجزء الأول، القسمان 33 و 37، على التوالي.

الجلسات: الحالة في أفغانستان

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8199 8 آذار/مارس 2018	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2018/165)	مشروع قرار مقدَّم من هولندا (S/2018/198)	10 دول أعضاء[أ]	الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ونائبة رئيس المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، والمديرة التنفيذية لمنظمة بحوث السياسات العامة والدراسات الإنمائية، والقائمة بالأعمال بالنيابة في وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوّين[ج]	القرار 2405 (2018) 15–0–0
S/PV.8294 26 حزيران/يونيه 2018	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2018/539)		12 دولة عضوا[د]	الممثل الخاص للأمين العام، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب، وممثل وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين[ه]	
S/PV.8315 23 تموز/يوليه 2018			أفغانستان		أفغانستان	S/PRST/2018/15
S/PV.8354 17 أيلول/سبتمبر 2018	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2018/824)		11 دولة عضوا[و]	الممثل الخاص للأمين العام، وممثل الشباب الأفغاني، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ز]	
S/PV.8426 17 كانون الأول/ديسمبر 2018	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2018/1092)		14 دولة عضوا[ح]	الممثل الخاص للأمين العام، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وممثلة اللجنة المستقلة للإشراف على تنفيذ الدستور، والقائم بالأعمال بالنيابة في وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس[ط]، وجميع المدعوّين[ي]	

(أ) أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، وبلجيكا، وتركيا، وكندا، والهند.

(ب) مثّل هولندا وزيرها للتجارة الخارجية والتعاون الإنمائي، ومثّل السويد نائب وزير خارجيتها.

(ج) مثّل أستراليا وزير خارجيتها. وتكلمت القائمة بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك ألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا.

(د) أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، وبلجيكا، وتركيا، وكندا، والهند، واليابان.

(هـ) تكلم ممثل وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك ألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا.

(و) أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، وبلجيكا، وتركيا، وكندا، والهند.

(ز) تكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك ألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وصربيا.

(ح) أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، وبلجيكا، وتركيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكندا، والهند، واليابان.

(ط) تكلم ممثل كازاخستان بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011).

(ي) شارك المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من فيينا. وتكلم القائم بالأعمال بالنيابة في وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك ألبانيا، وأوكرانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا.

18 - الحالة في ميانمار

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ثلاث جلسات في إطار البند المعنون "الحالة في ميانمار". وعُقدت الجلسات الثلاث في شكل إحاطة[272]. ولم يتخذ المجلس أي قرارات في إطار هذا البند خلال عام 2018. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى ذلك، أوفد المجلس بعثة إلى بنغلاديش وميانمار في الفترة من 28 نيسان/أبريل إلى 2 أيار/مايو 2018[273].

وفي عام 2018، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها الأمين العام، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسفيرة النوايا الحسنة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ورئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار. وتركزت المناقشات في المجلس على الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان السائدة في ولاية راخين، ووضع اللاجئين الروهينغا عبر الحدود في بنغلاديش والمشردين داخليا والظروف اللازمة لعودتهم، والقيود المفروضة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، والتقدم المحرز في تنفيذ حكومة ميانمار لتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين كوسيلة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة، وضرورة المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الروهينغا.

وأشار الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في الإحاطة التي قدمها إلى المجلس في 13 شباط/فبراير 2018 إلى أنه قد مرت خمسة أشهر منذ بدء أعمال العنف الواسعة النطاق، في آب/أغسطس 2017، وهي الأعمال التي أجبر فيها 000 688 من الروهينغا على مغادرة ميانمار إلى بنغلاديش، وما زال تدفق الأشخاص إلى الخارج مستمرا، وإن كان ذلك بمعدل أقل، وأن أعمال العنف الواسعة النطاق قد تراجعت[274]. ومع ذلك، شدد على انعدام الأمن لدى الروهينغا من طائفتي بامار وراخين، وعدم وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع. وحث الأمين العام المساعد الحكومة كذلك على القيام بدور قيادي في تعزيز التماسك بين الطوائف وتهيئة بيئة مواتية للحوار واحترام حقوق الإنسان الأساسية[275]. وأكد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عدم وجود الظروف اللازمة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا، ودعا إلى زيادة الدعم الإنساني. وأيد أيضا توصيات اللجنة الاستشارية بإيجاد حل يركز على نهج المسارين الذي

(272) للمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(273) للمزيد من المعلومات عن بعثة المجلس إلى ميانمار وبنغلاديش، انظر الجزء الأول، القسم 33.

(274) S/PV.8179، الصفحة 2.

(275) المرجع نفسه، الصفحتان 2 و 3.